سلسلة

الشرق الأوسط

أوراق كارنيغي

المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة

أميمة عبد اللطيف

مارينا أوتاوي

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

CARNEGIE ENDOWMENT
FOR INTERNATIONAL PEACE

رقم 2

حزيران/ يونيو 2007

© 2007 **مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**
يُمنَع نسخ أيّ جزء من هذه الورقة أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطّي من مؤسّسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, DC 20036
هاتف: 202-483-7600
فاكس: 202-483-1840
www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic. يتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانجليزية. للحصول على نسخة، أرسِل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان الآتي:
pubs@CarnegieEndowment.org.

نبذة عن المؤلفتين

أميمة عبد اللطيف، منسقة برامج في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، قبل انضمامها إلى كارنيغي، شغلت أميمة منصب مساعدة رئيس التحرير في مجلة الأهرام الأسبوعية الصادرة بالإنكليزية التي تعد من أبرز المجلات الأسبوعية الإنكليزية في الشرق الأوسط. وقد أجرت المؤلفة أبحاثاً موسعة حول الحركات الإسلامية مع التركيز بوجه خاص على حركة "الإخوان المسلمين" في مصر. كما تناولت مجموعة واسعة من المواضيع ومن ضمنها العلاقات الإسلامية الغربية والإصلاح السياسي في مصر والانتقال السياسي في سوريا ولبنان والعراق.

ماريانا أوتاوي، كبيرة الباحثين في برنامج الديمقراطية وسيادة القانون ومديرة برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، ومن آخر مؤلفاتها كتاب: "الطريق الوعرة: تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط" (أنشارتد جورني: ديموقراسي بروموشن إن ذي ميدل إيست) الذي شاركها في إعداده "توماس كاروثرز" وقد نُشر في كانون الثاني/ يناير 2005.

المحتويات

آراء الغرب حول المرأة والإسلام 5

أصول الحركة الإسلامية الناشطة للمرأة 7

جدول أعمال المرأة الناشئ 8

رفض "النسوية" 10

التعريف الإسلامي لحقوق المرأة 11

محورية الأسرة 12

منظمات في تغيير..... 12

جدول أعمال البحث 14

ملاحظات 14

بدأت النساء يمارسن دورا أكبر في رسم معالم سياسات حركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط. وتشير أدلة عدة إلى أن النساء الناشطات قد شققن طريقهن في صفوف الحركات الإسلامية عبر إنشاء فروع نسائية قوية والمناداة بمشاركة سياسية أوسع والارتقاء بتمثيلهن إلى درجات أعلى في الترتيب الهيراركي للحركة. وعلى الرغم من أن النساء في هذه الحركات ينفين تبني أي أجندة نسوية بحسب النموذج الغربي ويحملن في المقابل هم الحفاظ على القيم الإسلامية فإن كثيرات منهن أعربن عن عدم رضائهن حيال حصر نشاطهن بالفروع النسائية في الحركات. فهن يرغبن في أن يُنظر إليهن من منظار كونهن مؤهلات لتبؤ مناصب قيادية وليس مجرد عاملات نشيطات في البنية التنظيمية. وهن يدفعن في العديد من الدول قياداتهن الحركية إلى إحداث تغيير. وقد بدأت إلى حد ما مطالبة النساء بتحقيق اعتراف أكبر بأهمية دورهن في خدمة القضية الإسلامية أيضاً تترجم إلى نشاط في قضية حقوق المرأة والمساواة عموماً تماماً كما جرى مع الناشطات في الحركات السياسية الأخرى في العالم.

وقد أجرينا مقابلات مع نساء ينتمين إلى حزب الله في لبنان والإخوان المسلمين في مصر، فضلاً عن حوارات أقل تنظيماً مع ناشطات إسلاميات في المغرب والكويت وبلدان أخرى. وأكدت إجاباتهن وجود حراك ونقاش مكثّف بين الناشطات الإسلاميات، ولا تزال هذه النقاشات وهذا الحراك غير معلوم النتائج وما من شك في أن المشاركات أنفسهن لا يعرفن كيف ستتطوّر وعمّا ستتمخّض أفكارهن. غير أنه من المؤكد أن النشاط السياسي للمرأة في الحركة الإسلامية هو ظاهرة متنامية لا بد من متابعتها بدقة.

ويعتبر الطرح القائل بأن الناشطات الإسلاميات يؤدين أدواراً مهمةً في الحركات التي ينتمين إليها وأنهن ربما في طور تقديم نموذج جديد للفاعلية السياسية من خلال إطار إسلامي بل وحتى لمفهوم النسوية ذاته وهو نموذج قد يكون مغايرا للآراء الشائعة التي يقول بها الغرب حيث يسود الظن بأن معركة حقوق المرأة تخوضها منظمات علمانية حديثة في حين أن حركات الإسلام السياسي ليست سوي جزء لا يتجزأ من تقليدٍ قمع المرأة على مر التاريخ. كما ترفض غالبية المدافعين عن المرأة من العلمانيين العرب الطرح القائل بأن ناشطات الحركات الإسلامية يساهمن في الدفاع عن حقوق المرأة ويعتبرونها فكرة سخيفة، وكم من نقاشات حادة تفجرت في اجتماعات دولية لمنظمات نسائية حول هذا الموضوع. لكن العديد من الحركات الإسلامية اليوم تعد لأرضية جديدة في ما يتعلق بآرائها السياسية والاجتماعية ويمكن اعتبار نهضة الناشطات بمثابة جزء لا يتجزأ من هذا التجديد. فتاريخ الماضي ليس بالضرورة إشارة إلى مواقف المستقبل.

وتبدو أهمية المرأة في تنظيم الحركات الإسلامية محط تساول إلى حد ما نظراً إلى أن الحركات الإسلامية في العديد من البلدان عارضت تشريعات تعطي المرأة المزيد من الحقوق على خلفية أنها تتعارض مع تعاليم الإسلام. وقد خاضت المنظمات الإسلامية في الكويت معركة طويلة لكن غير ناجحة في النهاية ضد تصويت النساء. كما أن حزب العدالة والتنمية المغربي، وهو من أكثر الحركات الإسلامية اعتدالاً وبراجماتية، قاوم في البداية إصلاح قانون الأحوال الشخصية على الرغم من أنه وافق عليه في نهاية المطاف عندما وضع حيز التنفيذ في العام 2004. ويمكن فهم الدور الرئيس الذي تلعبه النساء في المنظمات الإسلامية فهماً تاماً إذا ما أخذ المرء بعين الاعتبار الاهتمام الهائل الذي أولته الحركات الإسلامية لبناء منظمات قوية ونقل رسالتها إلى شرائح واسعة من السكان وتأمين دعم مالي وخدمات صحية وتربوية للمحتاجين عبر شبكات منظماتها الخيرية.

وفي البلدان التي تشهد انتخابات عامة لا بد للمنظمات السياسية من بلوغ الرجال والنساء على حد سواء ومن هنا الحاجة إلى ناشطات وناشطين. وقد أدركت الأحزاب الإسلامية في عدد كبير من الدول أنه في الأنظمة السياسية القائمة على الانتخابات التي يسمح فيها للنساء بالتصويت يمكن ان تساعد المرشحات الأحزاب الإسلامية على الفوز بأصوات، علماً بأن بعض الأحزاب الإسلامية قد سبق أن رشح أو يبحث في احتمال ترشيح نساء لتمثيلها.

علاوة على ذلك تشهد نظرة الحركات الإسلامية إلى مواضيع تتعلق بحقوق المرأة تطوراً ملحوظاً إذ أصبح ممثلو الحركات الإسلامية السياسية الآن يعلنون بشكل ثابت التزامهم بحقوق المرأة طالما يتم تفسيرها وطرحها في إطار عمل إسلامي. وتتسم هذه الصيغة بشدة عدم الوضوح، كما أنها لا تزيل مخاوف العرب العلمانيين والغرب لاسيما وأن غالبية الناشطات الإسلاميات يرتدين الحجاب الأمر الذي يعتبره بعض غلاة العلمانيين إنتقاص من حقوق المرأة ولكن حتى لو لم يقتنع أحد بإدعاءات احترام حقوق المرأة فإنها تشكل اعترافاً من القادة الإسلاميين باستحالة كسب أي حركة في عالمنا المعاصر لأي شرعية دولية من دون احترام حقوق المرأة ولو بالكلام فحسب. وليس من الصعب على أي باحث أن يكتشف وجود شخصيات قوية عدة وناشطات يتمتعن بالعزم والصلابة ويلتزمن الزي الإسلامي ويتسم سلوكهن بالترفع عن الذات.

وما من شك في أن نهضة حركة المرأة الإسلامية الناشطة ظاهرة تستحق أن ننظر إليها عن كثب وأن نخصص لها دراسة دقيقة. وفي الحد الأدنى، من شأن هذه الدراسة أن تساعد على فهم طريقة عمل الأحزاب الإسلامية وطريقة تواصلها مع الشعب. ويؤدي تنظيم النساء دوراً مهماً في جهود الحركات الإسلامية الرامية إلى توسيع قاعدة انتشارها لكن أهمية نشاط المرأة تتجاوز هذا الدور، فإذا ما جرى إطلاق حركة إسلامية متكاملة من أجل حقوق المرأة، والدلائل عدة على ورود هذا الاحتمال، يمكن لهذه الحركة أن تبلغ عدداً كبيراً من النساء. والجدير بالذكر أن انتشار المنظمات غير الحكومية للنساء العلمانيات التي تقودها نساء مثقفات محدود خارج إطار الطبقة الراقية المدنية التي تنتجها في حين أثبتت الحركات الإسلامية أنها قادرة على حشد المناصرين من كافة الطبقات الاجتماعية. وإذا ما ازداد نفوذ الناشطات فقد تصبح الحركات الإسلامية أدوات حيوية – لا بل ربما الأدوات الأكثر حيوية – في مجال تعزيز حقوق المرأة العربية.

آراء الغرب حول المرأة والإسلام

تنطلق الآراء السائدة في الغرب حول المرأة في الحركات الإسلامية وبشكل عام حول المرأة والإسلام من نماذج مقولبة بدل الاستناد إلى المعرفة. فقلما ينقل المعلقون الغربيون رأياً إيجابياً عن العلاقة بين الإسلام السياسي كأيديولوجية سياسية والإسلام كدين والمرأة؛ وعلى الرغم من أن بعض الكتابات أخذت بعين الاعتبار التغيرات وأشكال الاختلاف بين المجموعات الإسلامية المتعددة ما زالت الآراء الأكثر شيوعياً وتأثيراً هي تلك التي تعامل

الإسلام السياسي والدين الإسلامي ككتلة جامدة لا تتغير. فالرأي السائد في الغرب يصور المرأة وكأنها ترزح تحت وطأة القمع في مجتمعات ذكورية ومقيدة بسلاسل ثقافية وقوانين سلوك دينية. وقد أزال عدد كبير من الدول بعض هذه القيود خصوصاً تلك التي تتمتع باحتكاك أكبر مع الغرب أو الحكومات الوطنية العربية التي تعتمد نظرة علمانية، لكن البعض يعتبر صعود الإسلام السياسي الذي بدأ في السبعينيات مسؤولاً عن عملية التغيير العكسي التي تقضي تدريجياً على الكثير من المكاسب الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الإسلامي.

ويمكن لمؤيدي هذا الرأي الإشارة إلى الزيادة الملحوظة والمذهلة أحياناً في عدد النساء المحجبات من كافة الطبقات الاجتماعية، وحتى في البلدان التي كانت الملابس الغربية فيها سائدة منذ عشرين عاماً ما خلا بين نساء الأرياف. ومن هنا يسارعون إلى استخلاص أن الإسلام السياسي بل وحتى الدين الإسلامي نفسه "يستخدم الدين لسن قوانين وممارسات تمييزية" كما جاء على لسان "زينة أنور"، مؤسسة منظمة "أخوات في الإسلام" غير الحكومية.

ويمكن تعداد بعض المسلمات المقيمات في الغرب ومعظم الناشطات في المنظمات غير الحكومية النسائية في العالم العربي من بين مؤيدي النظرية القائلة بأن حقوق المرأة والإسلام هما نقيضان، فهن ينزعن إلى إدانة الأعراف الاجتماعية السائدة إدانةً قطعية باعتبارها رموزاً لقمع المرأة المتأصل. وتطرح منظمات عدة على غرار "النساء في ظل القوانين الإسلامية" "وأخوات في الإسلام" و"تحدي الأصولية" و"رابطة النساء المسلمات" وغيرها من المنظمات وجهات نظر مشابهة حول أسباب عدم مواءمة الإسلام السياسي (وأحياناً الدين الإسلامي) مع حقوق المرأة التقدمية. وغالباً ما تركز هذه المجموعات على الأعراف الاجتماعية التي تعد رمزاً للقمع الأعمق للنساء.

وفي هذا السياق، تكتب "مريم هيلي لوكاس"، وهي إحدى مؤسسات "النساء في ظل القوانين الإسلامية":

"إن فرض الحجاب على قاصر يساوي، بالمعنى الحرفي، اغتصابها واستغلال جسدها وتعريفه كغرض جنسي للرجال... العار من أن تسكن جسداً موصوم بالعار، جسد محجوب، قلق أن تسكن جسد أنهكه الذنب، ذنب الوجود... وبعيداً عن مفهوم "العودة إلى التقاليد"، فلا أساس لـــ "اللباس الإسلامي" في معظم ثقافاتنا: انه يقضي عليهن إلى حد كبير[i]!"

"ولا يكاد يختلف اثنان على أن بعض الأعراف التي تنتقدها هذه المنظمات النسائية هي قمعية، فلا تبرير للعنف المنزلي أو التغاضي عما يسمى جرائم الشرف. لكن بعض هذه الأعراف أكثر تعقيداً من ذلك، فعلى سبيل المثال لا تعترف قوانين الإرث والأحوال الشخصية بتساوي الحقوق بين الرجل والمرأة لكنها تعترف على الأقل ببعض الحقوق. ويمكن القول إن ارتداء الحجاب، المُدان بشدة في الغرب، أحد أكثر الأعراف صعوبة من ناحية التقييم، فهو قد يكون مفروضاً على النساء من رجال العائلة أو بشكل أوسع من الأعراف الاجتماعية، لكنه قد يكون أيضاً تأكيداً للهوية أو عمل نابع من التمرد ضد العائلات والمحيط من قبل نساء اخترن حجاب الرأس بملء إرادتهن. كما يعتبر بعض النساء ارتداء الحجاب بمثابة تحد سياسي ضد نظام قمعي أو ضد الغرب.

أما بالنسبة إلى أولئك المنتقدين الذين يعتقدون بأن التمييز ضد المرأة متأصل في المجتمعات العربية والإسلامية فالطريقة الوحيدة الممكنة لتغيير الوضع الحالي تكمن في اعتماد نموذج غربي تحرري يمنح أهمية قصوى لحقوق

المرأة الفردية وحرياتها الشخصية. في بعض الأحيان تحولت الآراء حول حاجات المرأة العربية إلى تقليد رخيص للأعراف الغربية. فعلى سبيل المثال، وإبان زيارتها الأولى إلى الشرق الأوسط في أيلول/سبتمبر من العام 2005، روّجت مساعدة وزيرة الخارجية لشؤون الدبلوماسية العامة "كارن هوغس،" مراراً وتكراراً لنموذج "الأم العاملة" الغربية أمام جمهور من نساء شرق أوسطيات أردن مناقشة حرب العراق وراحت تطمئن السعوديات أنهن سينلن قريباً حق قيادة السيارات، ما حدا بهن إلى الرد بغضب وعلى الأرجح بغير صدق أنهن غير مهتمات أصلاً بالقيادة.

وقد ظهرت في العديد من الدول العربية حركة نسوية تنادي باعتماد النموذج الغربي لنيل حقوق المرأة ونجحت في استقطاب اهتمام وتمويل حكومات غربية ومجموعات نسوية الدولية. وترى هذه المنظمات النسائية أن النساء في الحركات الإسلامية في أفضل الحالات مرتبكات ومضللات، وأن تمثيلهن مزيف وهن مجرد لاعبات سلبيات تقيدهن القوانين السلوكية للحركات ولا يكلفن، إذا ما كلفن أصلاً، بأي أدوار بارزة في رسم معالم سياساتها.

وتقر آراء أكثر تعمقاً بأن الحركات الإسلامية تختلف في ما بينها بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، يشير التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "تقرير التنمية البشرية العربية 2005" إلى أن "أقصى ما يمكن توقعه من السلفيين هو قبولهم بنشاط نسوي مستقل في الأعمال الخيرية الخاصة". غير أن التقرير يعتبر الأخوان المسلمين "الجانب الآخر من الميدان"[ii]، في حين يصف كاتب آخر موقف "الإخوان" من مشاركة المرأة السياسية بـــ "المتحرر فكريا"[iii]."

كما يعتبر بعض الأكاديميين الذين يعيشون في الغرب، على غرار "ميرفت حاتم" من جامعة هوارد، أن الكلام عن المرأة في المجتمعات الإسلامية هو أكثر تعقيداً مما يبدو[iv] عليه، مشيرة إلى أن الإسلام السياسي نفسه متنوع ومن هنا ليس كل امرأة تعيش في وسط الإسلاميين هي حكماً ضحية القمع. ويقر بعض العلماء الآخرين بأن النساء في الحركات الإسلامية بعيدات كل البعد عن السلبية والإذعان وأن وضعهن ليس جامداً. ولا يتبنى هؤلاء العلماء موقفاً معادياً لكل ما هو إسلامي لكنهم مع ذلك يحملون الإسلام السياسي مسؤولية فشل النساء في المطالبة بحقوقهن. غير أن هذه الأصوات القادرة على التمييز تبقى بعيدة ومعدودة.

أصول النشاط النسائي الإسلامي

تعزا نهضة نشاط المرأة في حركات الإسلام السياسي إلى أسباب معقدة، أولها أن الحركات الإسلامية احتاجت إلى النساء في صفوفها من أجل الوصول إلى كافة شرائح السكان، وثانيها أن النساء أصبحن أكثر إدراكاً لأهميتهن في الحركات الإسلامية وبدأن بالتحرك للحصول على دور أكثر أهمية كناشطات سياسيات مع تزايد عدد المثقفات المنضويات تحت راية الحركات الإسلامية خلال العقدين المنصرمين، أما ثالثها فهو إدراك عدد كبير من

الناشطات في مجال حقوق المرأة أن المساحة الآمنة التي تؤمنها تلك الحركات يسمح لهن بالمضي قدماً في مطالبتهن بتحسين وضع المرأة من دون المخاطرة باعتبارهن أدوات للغرب أو منبوذات من المجتمع.

وقد أولت الحركات الإسلامية التي اختارت المشاركة في العملية السياسية القانونية في بلدانها، على غرار الإخوان المسلمين في مصر وحزب العدالة والتنمية في المغرب وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، اهتماماً كبيراً منذ البداية إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في تعزيز أجندتها وأهدافها السياسية. وتقع عملية تعزيز البنى التحتية للفروع النسائية، فضلاً عن إشراك المرأة في مهمات سياسية دقيقة كالمساعدة في الحملات الانتخابية والمشاركة في التصويت يوم الانتخاب، في صميم ما تبذله الحركات من جهود إستراتيجية رامية إلى الاستفادة من وجود النساء في صفوفها. وتمتلك الناشطات رصيداً سياسياً واجتماعياً قيماً كون النساء يشكّلن نصف عدد السكان تقريباً على امتداد العالم العربي.

لكن ما لم تأخذه الحركات الإسلامية بعين الاعتبار هو كيف أن النشاط السياسي في خدمة المنظمة سيؤدي بدوره أيضاً إلى ازدياد الوعي لدى النساء لحقوقهن الخاصة؛ فهن أثبتن قيمتهن للحركات الإسلامية من خلال أدوارهن السياسية المتعددة التي تتراوح بين حشد الأعضاء وإطلاق الحملات ورصد العملية الانتخابية. وشأنهن شأن غيرهن من النساء في الحركات السياسية في العالم، سرعان ما بدأن بالتساؤل عما إذا كان النشاط يقتصر على المساعدة في تطبيق السياسات التي يقررها قادة ليس فيهم امرأة واحدة وعما إذا كان يحق للنساء المشاركة في اتخاذ القرارات.

في البداية، لم تكن قيادة الحركات الإسلامية مستعدة لمعالجة هذا الموضوع؛ فبفعل تأثير التقاليد الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن التفسيرات السائدة للتعاليم الإسلامية التي تحول دون السماح للنساء بالمشاركة السياسية والاجتماعية الكاملة، تردد معظم الحركات الإسلامية في تنصيب النساء في مواقع قيادية، فهي وإن اعترفت بالدور الذي تؤديه النساء في تعزيز الأجندة السياسية والاجتماعية لهذه الحركات، وإن تجرأ بعضها على تحدي التقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة عبر ترشيح نساء على لوائحه الانتخابية، فإن هذه الحركات اكتفت في البداية بهذا الحد. غير أن الوضع بدأ يتغير تحت وقع الضغط الذي مارسته الناشطات. ولا يزال التغيير الفعلي في موقع النساء في حركات الإسلام السياسي بطيئاً ولا يزال موضوع المرأة مثيراً للجدل إلى حد كبير، بيد أن الصوت قد بدأ يعلو ورغم أنه يتعرض للإسكات إلا أنه بات أكثر انفتاحا.

جدول أعمال المرأة الناشئ

تقوم النساء الإسلاميات بأكثر من مجرد طرح تساؤلات حول دورهن في حركات الإسلام السياسي. فهن أطلقن نقاشاً واسعاً حول أدوار النساء ومخاوفهن وحقوقهن انطلاقاً من مرجعية إسلامية الأمر الذي يبطل التفسيرات الشائعة حول الآراء الإسلامية المتعلقة بالنساء والرأي الغربي القائل بتعريف لحقوق المرأة صالح عالمياً. وبعبارة أخرى، تسعى الناشطات الإسلاميات إلى استنباط الأجوبة على الأسئلة التي تطرحها المنظمات النسائية في كافة أرجاء العالم انطلاقاً من التقليد الإسلامي بدلاً من اعتناق التقليد الغربي.

وتؤكد الناشطات الإسلاميات أن الدفاع عن حقوق المرأة هو جزء من الدفاع عن الإسلام بحد ذاته ضد فساد مثله العليا وأن التعاليم الإسلامية لم ترمِ أصلاً إلى إخضاع النساء لكنها تشوهت بفعل التقاليد الاجتماعية والثقافية التي سبقت الإسلام واستمرت على الرغم من انتشاره. ومن هذا المنطلق يصبح النضال دفاعاً عن حقوق المرأة نضالاً لإعادة الإسلام إلى شكله الأصلي. وتعتقد الناشطات الإسلاميات بأن الإسلام يؤمن القاعدة للاعتراف بحقوق المرأة وبأن وضع المطالب النسوية ضمن السياق الأوسع لنقاش ديني يعود عليهن بمنفعة إضافية؛ فهو يساعدهن على تفنيد الاتهامات القائلة بإتباعهن أجندة نسوية ضيقة على حساب خير المجتمع بأسره.

ولا يزال من المبكر عند هذا الحد استخلاص نشأة نموذج إسلامي متكامل لمعالجة قضايا المرأة ومخاوفها لكن مما لا شك فيه هو أن المحاولة جارية لإعداده. وإذا ما نال هكذا نموذج قبولاً واسعاً فقد يكون له على العالم العربي، والعالم الإسلامي بشكل أوسع، تأثيراً هائلاً يفوق بأشواط تأثير جهود المنظمات النسوية الغربية أو المدعومة من الغرب والرامية إلى تعزيز حقوق المرأة.

وإلى حينه، لا تزال الناشطات الإسلاميات منقسمات حول مواضيع عدة؛ فمن جهة بات جلياً وجود نساء قويات ونافذات بين الناشطات الإسلاميات، وهن على أرجح تقدير لن يقبلن مطلقاً بأي تفسير للإسلام يقلل من شأن المرأة ويضعهن في خانة التبعية الاجتماعية والسياسية. ومن جهة أخرى تنتقد الناشطات الإسلاميات بعض الأفكار والمطالب النسوية الأمر الذي يصعّب معه معرفة شكل النموذج الإسلامي لحقوق المرأة في النهاية. غير أن بعض المخاوف والنزعات الرئيسة باتت أصلاً ظاهرة.

رفض "النسوية"

كشفت مقابلات مع ناشطات في كل من حزب الله والإخوان المسلمين رفضاً، لا بل وحتى ازدراءً، لمفهوم النسوية الغربية التي يفسرنها ليس كنضال للاعتراف بحقوق المرأة بل كحركة لتحرير النساء من كل القيود الاجتماعية والواجبات تجاه الأسرة والمجتمع ما يؤدي إلى الفردية المفرطة، بل وقل إلى الفسق.

والجدير بالذكر أن كل النساء اللواتي أجرينا معهن المقابلات هن ناشطات اكتسبن مراكز وشرعية واحترام ضمن الحركات التي ينتمين إليها ومن هنا شعورهن بالقوة والثقة. بيد أنهن رفضن رفضاً تاماً فكرة اعتبارهن رأس الحربة في حركة نسوية إسلامية؛ فكما شرحت إحدى الناشطات في حزب الله: "الإسلام والنسوية مصطلحان متناقضان". ومع ذلك فإن هؤلاء الناشطات يطرحن مطالب ويتحركن من أجل حقوق هي أيضاً مركزية بالنسبة للمنظمات النسائية الغربية، وفي مقدمها حق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية. ولم تبدُ الناشطات جد مهتمات بمناقشة حقيقة وجود نسوية إسلامية من عدمها. فمفهوم النسوية بالنسبة لهن تعني ببساطة اعتناق فكرة شاملة غربية بشكل أساسي وأن النسوية الإسلامية لا تتعدى تغليف ذلك المفهوم بغلاف إسلامي. وكنتيجة لذلك لم

يردن التعاطي بتاتاً مع المفهوم، لكن الموضوع شكل مادة هامة للبحث والنقاش في الأوساط الأكاديمية، لكن يبدو أن هذه النقاشات لم تتسرب إلى الناشطين في مجال السياسة. وقد يحدث أن يتداول الأكاديميين في ما بينهم مفهوم النسوية الإسلامية لكن مع التنبيه الشديد إلى تمييزه تماماً عن النسوية الغربية.

التعريف الإسلامي لحقوق المرأة

يختلف العلماء والناشطين المسلمين حول مفهوم النسوية الإسلامية لأنهم ينظرون إلى النسويين كعلمانيين يعتبرون الدين عقبة أمام حقوق المرأة، فتراهم يعتقدون في المقابل بضرورة متابعة قضية حقوق المرأة عبر إحياء الفكر الإسلامي والترويج لتفسير جديد للقرآن والسنة. وهم ينفون مقولة إنهم بدعوتهم إلى هكذا تفسير يقوضون أُسس كيان إسلامي قائم من الفكر والقانون، مدعين في المقابل أنهم يبنون على مساهمة الأجيال السابقة من خلال استعمال أداة التفسير نفسها التي اعتمد عليها السلف. كما يشير بعض العلماء إلى وجود اختلاف شاسع بين ما يقوله الإسلام عن حقوق المرأة ووضعها وبين الطريقة التي تتعامل فيها التشريعات والسياسات في الدول الإسلامية مع هذا الموضوع. وتؤكد أميمة أبو بكر التي ساهمت مساهمة بالغة الأهمية في النقاش حول النسوية الإسلامية في أحد كتاباتها أن الظلم الذي تتعرض له النساء المسلمات اليوم يعزا إلى تأثير أفكار الجاهلية التي "أثرت في الفكر الديني وعليه جرى إدماجها وترسيخها في الدين"[٧].

وتردد الناشطات اللواتي أجرينا معهن المقابلات الآراء التي عبّر عنها العلماء؛ فهن يروجن للرأي القائل بأنه يتعيّن على "تفسير النص أن يواكب العصر" وينتقدن النموذج الغربي ويرفضن اعتباره مقياساً يحدد تقدمهن أو عدمه. بيد أنهن ينتقدن أيضاً موقف حركاتهن من المرأة ويطالبن بالمزيد من التمثيل ضمن الهرمية العليا. كما يشتكين، على ما جاء على لسان إحدى الناشطات، من "المغالاة في الحماية من قيادة الحركة" في بعض الأحيان، إذ يرين فيها نوعاً من الوصاية الأبوية.

ولا تشعر الناشطات بميل إلى الدخول في نقاشات نظرية مطولة لكنهن يقدمن في المقابل أدلة مستقاة من التاريخ الإسلامي تدعم الرأي القائل بأن المرأة ما انفكت تؤدي دوراً في المجال العام. وكرر العديد منهن جملة آية الله الخميني، "تمثّل المرأة نصف المجتمع وهي مسؤولة عن تربية النصف الآخر"، كدليل على الدور المرموق الموكل إلى المرأة في الإسلام، وهن لا يعتبرن أنفسهن متخلفات عن ركب النساء الغربيات لأنهن يقسن تقدمهن وانجازاتهن وفقاً لمعيار مختلف؛ وعن ذلك قالت أم مهدي، رئيسة الفرع النسائي في هيئة دعم المقاومة، وهي تشكّل الجناح المالي لحزب الله، "نحن لا نعاني عقدة المساواة مع الرجل لذا ننشد العدل لا المساواة".

وتتبنى الناشطات في الإخوان المسلمين في مصر رأياً مشابهاً فهن يركزن أشد التركيز على "تكامل الأدوار" بين الجنسين، لكنهن أيضاً يعين اختلاف وضع المرأة على مستوى التطبيق بين حركة إسلامية وأخرى، مع التأكيد على أن السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي هو عامل مهم في تحديد ذلك الوضع.

وعلى الرغم من تشديد المسلمات والناشطين السياسيين والمفكرين الإسلاميين على حد سواء على خصوصية المقاربة الإسلامية لحقوق المرأة تراهم يعترفون بتشابه العديد من مخاوفهم مع مخاوف المنادين بحقوق المرأة في

كافة أرجاء العالم؛ فالجميع يعتبر أن زيادة الوعي لدى النساء حول قضايا النوع الاجتماعي ومحاربة الذكورية هي مواضيع محورية، غير أن الناشطات الإسلاميات يختلفن عن البقية باقتراحهن حلول مختلفة، فهن يتهمن النسوية الغربية بالإفراط في الفردية ومناهضة العائلة والهوس بموضوع حقوق مثاليي الجنس غير ذي الصلة، في حين يصببن جام اهتمامهن على العكس تماماً لجهة تركيزهن على المجتمع ككل وجعله قائماً على العدل والمساواة ضمن إطار مرجعي إسلامي ما يعني الاعتراف بالمساواة الأساسية بين الرجل والمرأة، لكن ما يعني أيضاً إدراك الاختلاف بين أدوارهما.

ولا بد هنا من الإشارة إلى مقاربة ثالثة لحقوق المرأة في العالم الإسلامي تختلف عن كل من مقاربة الغرب التقليدية ومحاولة الإسلاميين تطوير مفهوم مختلف لحقوق المرأة مشتق من المبادئ الإسلامية، وهي تكمن في محاولة بعض منظمات المسلمات إظهار مواءمة المفهوم الغربي لحقوق المرأة مع الإسلام، علماً بأن العديد من هذه المنظمات نشأت في الغرب وتتلقى تمويلاً منه وهي توجه غالباً نقداً لاذعاً للتاريخ الإسلامي وتفسيره السائد وتلجأ إلى القرآن والسنة لتظهر، على ما قالت عزة كرم، "أن خطاب المساواة بين الرجل والمرأة صالح في الإسلام"[vi]. كما تعتبر هذه المجموعات التوفيق بين المفهوم الغربي لحقوق المرأة وبين الإسلام مهماً لأسباب عملية "فأي نسوية لا تبرر نفسها ضمن الإسلام محكومة بأن يرفضها باقي المجتمع وهي بالتالي تهزم نفسها بنفسها"[vii]. بيد أن هذه المجموعات، وخلافاً للمفكرين والناشطين المذكورين آنفاً لا تسعى إلى تطوير مفهوم أصيل لحقوق المرأة متجذر في الإسلام.

محورية الأسرة

صحيح أن الناشطات الإسلاميات اللواتي أجريت معهن المقابلات أشدن بأهمية دور المرأة في المجال العام لكنهن ما فتئن يركزن على ضرورة أداء هذا الدور جنباً إلى جنب مع دورهن كأمهات وزوجات. وهنا تشرح خديجة سلوم، رئيسة الهيئات النسائية في حزب الله في بيروت: "لا بد للمرأة أن تعرف كيف تحقق توازناً بين الدورين كي لا تؤدي أحدهما على حساب الآخر". وتصر ناشطات حركات الإسلام السياسي على أن النساء مختلفات عن الرجال، لكنهن يؤكدن أيضاً أن صفة الاختلاف في هذا السياق لا تعني الدونية مطلقاً؛ فللنساء الحق الأساسي في العلم والعمل والمشاركة السياسية، شأنهن شأن الرجال، ولا بد للقانون والمجتمع من الاعتراف بهذه الحق.
ويتوجب عدم إرغام النساء على ملازمة المنزل ولا بد من توعيتهن بحقوقهن المدنية والقانونية بحسب ما ينصّ عليه قانون بلادهن والإسلام.

والأمر ليس مجرد نظرية، فالناشطات في المنظمات الإسلامية ينظمن برامج لتعليم النساء حول حقوقهن؛ وعلى سبيل المثال تنظم الهيئات النسائية في حزب الله محاضرات في مكاتبها لتعليم النساء حقوقهن القانونية بموجب

الدستور اللبناني والإسلام. وتقر الناشطات في حزب الله في الحوارات الخاصة وحلقات التعليم بأن حقوق المرأة غالباً ما تنتهك من قبل المجتمع لكنهن يركزن أيضاً على أن الإسلام لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بالظلم الذي تتعرض له النساء باسمه، وأن التقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة هي في الواقع كامنة وراء الوضع المتدني للمرأة .

منظمات في تغير

تؤكد المقابلات التي أجريناها مع نساء، خصوصاً من حزب الله والإخوان المسلمين في مصر، أن الفروع النسائية في المنظمتين تشهد تغيراً سريعاً؛ فقد بدأ عمل هذه الفروع فيهما على حد سواء كجزء من جناح الحركة الخيري، وقد انخرطت في خدمات اجتماعية ومساعدات للمجتمع، لكنها تطورت بشكل كبير منذ ذلك الحين. ومع اكتساب النساء المزيد من الخبرة في حركاتهن بدأن بطرح أسئلة أكثر تعقيداً وتحدياً وبالضغط على القيادة لتغيير بعض الممارسات،هذا لا يعني بالضرورة أن النساء يوجّهن انتقادات لحركاتهن؛ ذلك أنه إبان المقابلات كانت الناشطات الإسلاميات ينزعن إلى إلقاء اللائمة على عوامل خارج المنظمة، فعضوات الإخوان المسلمين أشرن مراراً وتكراراً إلى القمع السياسي في مصر باعتباره السبب الرئيس لغياب الطابع التقدمي عن سياسات الحركة وبناها التنظيمية بما في ذلك الفروع النسائية. أما النساء المنتمين إلى قيادة حزب الله فاعتبرن التقاليد الاجتماعية والثقافية السبب الرئيس لعدم ترشيح الحزب نساء على لوائحه للانتخابات النيابية، بيد أن الناشطات أكدن عدم شعور النساء بأنهن مشاركات تماماً حتى الساعة.

وبالنتيجة، تتعرض الحركات الإسلامية لضغط داخلي لتأمين تمثيل أوسع للنساء، وقد تناولت نقاشات حامية في الفروع النسائية والحركة نفسها السؤال المتعلق بسبب عدم مشاركة النساء في لوائح حزب الله الانتخابية في الانتخابات النيابية. وعلى الرغم من عدم تعبير النساء عن عدم رضائهن صراحة في هذه النقاشات والإفادة بأنهن يتقدمن بطلب سياسي مشروع كان انتقادهن ضمنياً خصوصاً وأن الموقف الرسمي للقياديين داخل كل من حزب الله والأخوان المسلمين يؤكد غياب العوائق الدينية أو الهيكلية أمام ترشح النساء؛ أما بعض الناشطات في الإخوان المسلمين في مصر فلم يكتفين بالمطالبة بتمثيل أفضل للنساء بل أيضاً طالبن بالإدماج التام للفروع النسائية في الجهاز الرئيس للحركة. من خلال هذه المقابلات، يبدو من الجلي أن النساء يدفعن عجلة التغيير ضمن حركات الإسلام السياسي ، بيد أنه من الجلي أيضاً أنهن يشعرن أن الحركات، وعلى الأرجح بغير قصد، أتاحت لهن مساحة شرعن فيها إلى تنظيم وتحليل التقاليد الاجتماعية والقيم الثقافية التي تضر بموقفهن، وإلى تحديها والمطالبة بالتغيير ضمن الحركات نفسها.

جدول أعمال البحث

تدور نقاشات عدة بين الناشطات في حركات الإسلام السياسي حول وضع المرأة وحقوقها في المجتمع عموماً، فضلاً عن دورهن في الحركات التي يساهمن فيها بالوقت والجهد. وما يزيد من أهمية هذه النقاشات الجارية هو

أن هؤلاء الناشطات يواجهن التحديات التقليدية التي تواجهها النساء تاريخياً وحالياً في كافة المجتمعات وكافة الحركات السياسية لكنهن يحاولن تأمين مجموعة مختلفة من الأجوبة متجذرة في الإسلام أو بشكل أوسع في إطار إسلامي وحرية الخيار في الأجزاء الأكثر تحرراً من الحركات الإسلامية.

وفي حين يستقطب موضوع وضع المرأة في البلدان العربية اهتماماً كبيراً في كل من العالم العربي والغرب، بالكاد تحظى النقاشات والتغييرات الجارية حول هذا الموضوع في الحركات الإسلامية بأي اهتمام، لكن الموضوع غاية في الأهمية؛ فكما أشرنا آنفاً باستطاعة الحركات الإسلامية الوصول إلى نساء تعجز عن الوصول إليهن المنظمات الأهلية المعروفة والمدعومة من الغرب. ومن هنا فمن الأهمية بمكان فهم ما إذا كانت هذه المنظمات الإسلامية تساهم بالفعل في تحسين وضع النساء في المنطقة أو أنها مجرد أداة إضافية لقمعهن كما تزعم غريماتها من المنظمات الأهلية. وتعتبر المنظمات أيضاً مثيرة للاهتمام إلى حد كبير لأنها تحاول تطوير مفهوم لحقوق المرأة مستقل عن التراث الغربي . وليس من الواضح ما إن كانت ستنجح في القيام بذلك، نظراً إلى اقتراب مفهوم المساواة المتتابعة بين النوعين الاجتماعيين وفصل أدوارهما من فكرة "منفصلين لكن متساوين" التي عززت التفرقة العنصرية والتمييز في الولايات المتحدة وأضرت بالأقليات في بلدان أخرى. وفي الوقت نفسه، يعد تطوير لغة حول حقوق المرأة لا يمكن رفضها باعتبارها أمرا مفروضا من الغرب ً هو تطور بالغ الأهمية لأولئك الذين يعتقدون بضرورة تحسين وضع المرأة في العالم العربي لكنهم يخشون أيضاً أن يؤدي أي رد فعل مناهض للغرب إلى لجم التغيير.

وما نعرفه عن وضع المرأة في السياسات الإسلامية الحالية ليس سوى غيض من فيض؛ فما مدى مشاركة النساء في الأنشطة المتعددة للحركة على غرار تنظيم الاحتجاجات أو الانتخابات أو قبول أعضاء جدد أو جمع الأموال أو توعية الشباب سياسياً؟ وما مدى جدية العوائق الهيكلية التي تحول دون التقدم نحو تمثيل أوسع في المناصب العليا للحركة؟ وما هي آفاق تحسين وضع المرأة ضمن كل حركة؟ وإلى أي حد تنجح النساء في تطوير نموذج إسلامي متناسق وقوي لحقوق المرأة؟ وهل يعقل أن تؤثر أفكارهن في موقف النساء في العالم العربي؟

ونظراً لأهمية الموضوع وقلة المعلومات المتوفرة حوله أطلق مركز "كارنيغي للشرق الأوسط" مشروعاً للنظر في بعض التفصيل المتعلقة بتطور المنظمات النسائية الإسلامية في دول الشرق الأوسط. أما هذه الدراسة فتتطرق إلى المواضيع الرئيسة التي اندرجت من التحقيق الأولي، ولا ريب في أن البحث المعمق حول النساء في حركات إسلامية معينة سيزيد التحليل عمقاً ويميط اللثام عن أسئلة جديدة.

ملاحظات

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يتناول السياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويعنى مركز الشرق الأوسط بالتحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتؤمن هذه المقاربة المتميزة في كافة البلدان إلى واضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسة بفعالية.

نبذة عن مؤسسة كارنيغي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح وترمي إلى توثيق عرى التعاون بين الأمم وتعزيز التزام الولايات المتحدة الفعال والدولي. وتهدف مؤسسة كارنيغي الحيادية، التي تأسست في العام 1910، إلى تحقيق نتائج عملية، ويضع شركاء المؤسسة مقاربات سياسية جديدة من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة، وتمتد اهتماماتهم لتطال مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.

واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بكين وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة كارنيغي تنشر مجلة "فورن بوليسي" (أي السياسة الخارجية) التي تعد من المجلات الريادية في العالم في مجال السياسة والاقتصاد الدوليين والتي تصل إلى قراء في أكثر من 120 بلداً وبلغات عدة.

لمزيد من المعلومات عليك بزيارة الموقع الالكتروني: www.CarnegieEndowment.org.

أوراق كارنيغي

"أوراق كارنيغي" عبارة عن أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسّسة ومعاونيهم من مؤسّسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنيّة ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نُرحِّب بتعليقات القرّاء. يمكنكم البعث برسائلكم إلى "مشروع الديمقراطية وسيادة القانون" على العنوان البريدي المدوَّن أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment.org.

---

[i] مريم هيلي لوكاس، "فايلز" (حجاب ات)، موقع النساء في ظل قوانين المسلمين، www.wluml.org، 5 تموز/ يوليو، 2006.

[ii] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية، تمكين المرأة العربية، 207، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.

[iii] عزة كرم، النساء والإسلام السياسي والدولة،(نيويورك: مطبعة سانت مارتن، 1998)، 222.

[iv] ميرفت حاتم، "النوع الاجتماعي والإسلام السياسي في التسعينيات"، تقرير الشرق الأوسط، الجزء 222 (ربيع 2002)، 44-47.

[v] أميمة أبو بكر، "النسوية الإسلامية: ما هي؟"، مقالة للدراسات النسائية في الشرق الأوسط، (شتاء/ربيع 2001).

[vi] كرم، النساء والإسلام السياسي والدولة

[vii] كرم، النساء والإسلام السياسي والدولة